

كلام وزير العدل يبقى كلاماً؟

بقلم الوزير اللواء عصام أبو جمره

جواب وزير العدل الجديد على أسئلة الصحفيين حول التدخلات السياسية في عمل القضاء وتحريك الملفات الهامة كملف العاد عون، بالتمني، والمحاولة، والاعتقاد والافتراض، الخ، دليل واضح على العجز في اتخاذ القرار، ومجرد كلام بكلام لذر الرماد بالعيون في أمور تستوجب الوضوح والتأكيد. نسألك معالي الوزير:

ما الذي تغير في لبنان منذ عام ١٩٩٠ حتى يثق اللبنانيون بما أجتهد به من تمني واعتقاد وافتراض، وقبلك وزراء ورؤساء بشروا اللبنانيين باستقلالية القضاء وأن "من له حق يعطى له"، وبقي الكلام كلاماً وحصل كل شيء إلا إعطاء الحقوق لأصحابها.

ما الذي تغير في لبنان يا معالي وزير العدل والجيش السوري ومخابراته ما زالوا قابضين على عنق السلطة ومسيرين لقرارها. ومتولو السلطة المدجنون بالتأهيل والتعيين ما زالوا هم هم. ما الذي تغير وفي كل مرة يطالب لبنانيون خروج سوريا من لبنان مشكورة وبمصداقية واحترام لمقامها، تملأ السجون بالتوقيفات العشوائية والمعينون في وزارة العدل يوقعون ويبخرون. وترد أبواق المتعاملين مع سوريا باسطورة الخطر الإسرائيلي والسلم الأهلي والحاجة الإستراتيجية لوجود جيش سوريا في بعدا واليرزة والعدلية وغيرها.

ما الذي تغير وفي كل مرة يطالب لبنانيون بعودة العماد عون ورفاقه إلى لبنان تسحب النيابة العامة من الجارور ملفه الفارغ وتهدد بملاحقته قضائياً، وهذا طبعاً بإيعاز من متولي السلطة، والمسؤولون في وزارة العدل يوقعون ويبخرون. بالمناسبة نسأل معاليكم:

ما المانع القانوني الذي حال ويحول دون البت في دعوى أقيمت منذ العام ١٩٩٦ لاستعادة الأموال التي صادرها متولو السلطة من زوجة أبو جمره وأولادها الأربعة خلافاً للقانون عام ١٩٩٠ في مطار بيروت؟ مع العلم أنها عادت وأولادها عام ١٩٩٧ إلى لبنان وطالبت الدولة بإعادة أموالها وراجعت القضاء للبت بالحكم لها أو عليها لكن حتى اليوم محامو الدولة يطلبون التأجيل والقاضي يستجيب، وعلى من تنادي؟ نسأل معاليكم:

ما المانع القانوني الذي حال ويحول دون دفع رواتب وتعويضات الجنرالات، رئيس وأعضاء الحكومة العسكرية الانتقالية، المحجوزة احتياطاً منذ عام ١٩٩٠ بموجب قرار صدر عن هيئة القضايا ومرسوم صدر عن وزارة العدل. والكل يعرف أن القانون يقضي بتصفية رواتب حتى المحكوم عليهم. نسأل معالي الوزير:

هل يجوز أن يبقى الحجز الاحتياطي على الراتب طول العمر؟

وهل أن نظرية المواطن بريء حتى إدانته هي فقط لآل السنيورة؟

لا بد أنه سيأتي يوم تتحقق فيه العدالة والديموقراطية وهو قريب.

فماذا ستقولون يا معالي الوزير للقضاء عن هذا التعسف وكيف ستبررون هذا التجني؟